

المكتب السياسي لـ«القومي» في الشام؛ نرفض أيّ انتهاك خارجي لسيادة بلادنا

اعتبر المكتب السياسي للحزب السوري القومي الإجتماعي في الشام، أنّ الوطن يمزبواحدة من أكثر المراحل دقة وحساسية في عمر الأزمنة التي تعصف به نتيجة الحرب المعلنة وغير المسبوقة في طريقتها وأدواتها، والتي تشنها عليه قوى الغرب الاستعماري، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية ودول الخليج وتركيا.

وفي بيان أصدره أمس رأى المكتب السياسي أنّ هذه الدول قد فعلت كل ما تستطيع من أجل تزييق سورية وانتهاك سيادتها، وفي مواجهة كل ذلك وقف الجيش العربي السوري والقوى المساندة له في خط المقاومة، ومنها حزبنا، إذ حمل نسور الزويدة السلاح للدفاع عن المجتمع السوري في مدنه وقراه في وجه الإرهاب المدعوم غريباً واقلبياً، باعتبار الشعب السوري هو صاحب الحق والمصلحة في القضاء على بؤر القتل والشّر، لكن المواقرة امتدّت وتشغيت وزادت اكتشافاً وصلفاً بحيث تمارت هذه الدول في إرسال المسلحين الى سورية ومزهم بالدعم والمال والمعلومات، حتى هددوا سلامة الوطن ووحدته اراضيهِ.

ولفت البيان إلى أنّ أميركا أعلنت أخيراً عن تحالف يضمّ نفس الدول المتورّطة في الحرب على سورية بحجة القضاء على الإرهاب، وهنا لابد من تثبيت النقاط التالية في موقف الحزب من كل هذا المشهد:

1- الولايات المتحدة الأميركية هي منشأ الإرهاب فكراً وسياسياً، وهي وفرت له أرضية النشوء والانتشار، ولذلك هي لا تملك الأهمية الأخلاقية لتكون قائداً لتحالف

دولي تحت عنوان القضاء على الإرهاب.
2- أنّ ما يدحض النظرية الأميركية في كونها تكافح الإرهاب هو تزامن بدنها في تنفيذ الضربات الجوية مع إعلانها عن بدء الدعم لمجموعات إرهابية أخرى وتدريبها على أراضي نفس الدول المشاركة في هذا التحالف، وهذا يبين التناقض الصريح في بنية هذا التحالف مضموناً وشعاراً.

3- أننا كحزب مؤسس في خط المقاومة والصراع ضدّ المشروع الصهيوني الغربي في بلادنا، نعلن تصمّناً ببيدنية موقفنا الرافض للتنظيمات الإرهابية، بشنّ غاراته الجوية على مواقع في سورية عاد أردوغان إلى طرح إمكانية إقامة تلك المناطق العازلة في سورية. وكانت فكرة المناطق العازلة وإمكانية إقامتها والدوافع التركية من ورأها محور حديث صحيفة «البناء» وقناة «توب نيوز» مع الباحث الاستراتيجي الدكتور تركي الحسن والإعلامي جانبلات شكاي.

ورأى الحسن أنّ «حديث تركيا عن المناطق العازلة يستكمل مسيرة انخراطها في الحرب على سورية»، معتبراً أنّ التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة تنفيذ خاطئ للقرار الدولي». كما أكد أنّ «المشروع الغربي بمواجهة الإرهاب استعراضي إعلامي حتى الآن». ولفت إلى أنّ «أردوغان يرغب في تحويل الحرب إلى حرب كردية في وجه الإرهاب بما ينقل الصراع من الداخل التركي إلى سورية». ورأى شكاي، من جهته، أنّ الرئيس التركي «يحاول أن يلعب على ملف الأكراد من طريق محاولته تقديم المساعدة في ملف الأكراد في سورية، كما فعلت الولايات المتحدة في مساعدة أكراد العراق».

وأستبعد شكاي «أنّ تسمح دول الإقليم بإقامة مناطق عازلة إذا توافرت لديها الإمكانيّة»، لافتاً إلى «أنّ إيران ستكون صاحبة الكلمة الأقوى وهذا ما يطرح سؤالاً حول إمكانية تدخل عسكري إيراني لمنع قيام هذه المناطق العازلة».

البناء

تحدثنا لـ«البناء» و«توب نيوز» عن الدور التركي في الحرب على سورية وحلم المناطق العازلة

الحسن: إقامتها استكمال لانخراط تركيا في الحرب على سورية شكاي: إيران ستكون صاحبة الكلمة الأقوى في التصدي لها



حاورهما سعد الله الخليل

من جديد تعود تركيا إلى نعمة إقامة المناطق العازلة مع سورية،

وهي التي دأب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الترويج لها والتهديد بها منذ بدء الأزمة السورية. ومع بدء التحالف الغربي الذي

تنزّعه واشنطن وتزعمه أنه يهدف إلى محاربة «داعش» وغيره من التنظيمات الإرهابية، بشنّ غاراته الجوية على مواقع في سورية عاد أردوغان إلى طرح إمكانية إقامة تلك المناطق العازلة في سورية. وكانت فكرة المناطق العازلة وإمكانية إقامتها والدوافع التركية من ورأها محور حديث صحيفة «البناء» وقناة «توب نيوز» مع الباحث الاستراتيجي الدكتور تركي الحسن والإعلامي جانبلات شكاي.

ورأى الحسن أنّ «حديث تركيا عن المناطق العازلة يستكمل مسيرة انخراطها في الحرب على سورية، كآكثر دولة تورطت في الأحداث السورية عبر إيواء وتدريب وتسليح وتمويل ودفع المجموعات الإرهابية إلى الداخل السوري انطلاقاً من البوابات الحكومية التركية الرسمية». وأشار إلى أنّ تركيا «شاركت بصورة فاعلة ومباشرة عبر ضباط أترك في الهجوم على مواقع الجيش السوري، وبالتالي هي جزء من الحرب التي تشنّ على سورية، وترتكبا لا تخفي انخراطها في الحرب على سورية بل تتباهى بما تقوم به».

وأكد الحسن «أنّ المشروع التركي حول إقامة المناطق العازلة قديم جديد، وبالعودة إلى بدايات الأزمة السورية، وتحديدأ إلى مجزرة جسر الشغور حيث أقامت تركيا المخيمات لاستقبال اللاجئين قبل نزوح أي سوري، وكانت تعلن دائما أنه بمجرد وصول اللاجئين السوريين إلى 30 ألفا ستقيم مناطق عازلة لانها لا تستطيع تحمّل ذلك». ولفت إلى «السيناريوات الثلاثة التي طرحتها تركيا لإقامة تلك المناطق، من مناطق أمنة ومناطق خطر جوي ومعايير إنسانية»، مشيراً إلى أنّ «الشروط أردوغان التدخل الإقليمي والدولي تحت مظلة الأمم المتحدة، دليل على أنّ خطة أردوغان استعراضية كونه يدرك استحالة الموافقة الاممية على التدخل».

وتابع الحسن: «على رغم الطرح القديم للمناطق العازلة فإنّ مشروع أردوغان اليوم جديد في مضمونه وهو يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف أولها قضم مناطق من العمق الجغرافي

أحد أهداف المناطق العازلة قضم مناطق تمتدّ من عين ديارو على الحدود السورية - العراقية وصولاً إلى كسب على شاطئ البحر المتوسط والتي يشكل المكوّن الكردي غالبية أهلها

يريد ضرب الإرهاب عليه أن يتعاون مع من سبقه إلى ضربه، وبالتالي فإنّ التحالف لا يمكن أن يبقى محصوراً بالقوى الموالية للولايات المتحدة وهو ما عبرت عنه القوى الإقليمية العالمية المتوجسة من الاستعراض الأميركي».

مشاركة الدول العربية

وحول المشاركة العربية في التحالف الدولي، قال الحسن: «لا أحد يعطي شرعية للتدخل في سورية فمن يعطي شرعية للتدخل هو الشعب السوري والدولة السورية، وبالتالي فإنّ هذا التدخل لا يعطي الشرعية حتى لو تحالفت دول الخليج كلها، لأنّ تلك الدول كانت متفقة سابقاً على ضرب الدولة السورية، ولأنّ أجمعت على ضرب الإرهاب والدولة السورية في آن». وتابع: «إنّ الأهداف المعلنة ليست محدّدة الأبعاد في المرحلة الأولى والهدف المعلن العام هو ضرب الإرهاب ولكن يبقى السؤال: ماذا بعد هذه المرحلة؟ ومتى تنتهي؟ ومن يضمن جدية الولايات المتحدة في ضرب الإرهاب؛ وهي التي ذهبت إلى أفغانستان بهدف ضرب طالبان والقاعدة، وقد مضى على دخولها ثلاثة عشر عاماً، فهل نفذت ما أعلنته؟ كما أنّها قامت بغزو العراق بحجّة وجود أسلحة الدمار الشامل، لتعلن بعد ذلك أنّها تريد إسقاط النظام الديكتاتوري الحاكم لإقامة نظام ديمقراطي فقيت ثمانى سنوات، ولم تخرج إلا تحت ضربات المقاومة العراقية، فإنّ هي أسلحة الدمار الشامل والديمقراطية المزعومة».

وقال الحسن: «بالتالي هذه الخطة التي يقال إنّ مدتها ثلاث سنوات لن تنتهي في ثلاث سنوات لأنّ المسألة ليست بنية عسكرية فقط هناك بنية فخرية تستولد مزيداً من الإرهابيين، فالقضية لا تختصر في «داعش» ولا «القاعدة» ولا «النصرة» فهي قضية فكر وهذا الفكر قد ينشق إذا قتل البغدادي أو أُلقي القبض عليه ليظهر تنظيم آخر يقوم بالدور نفسه ويدعو لنفسه ويطلب البعثة ثم تجري ملاحقته من جديد، وبالتالي نصبح أمام حرب مفتوحة قد تمتد لسنوات طويلة وليس ثلاث سنوات، فالدولة السورية تحارب الإرهاب منذ ثلاث سنوات ونصف والحكومة الأميركية كانت وراء كل هذا الإرهاب وقد دمته بهدف إسقاط الدولة السورية».

الإعلامي جانبلات شكاي

ورأى الإعلامي جانبلات شكاي، من جهته، أنّ الرئيس التركي «يحاول أن يلعب على ملف الأكراد من طريق محاولته تقديم المساعدة في ملف الأكراد في سورية، كما فعلت الولايات المتحدة في مساعدة أكراد العراق، وهو يريد بذلك خلق منطقة عازلة تمّ الحديث عنها في بداية الأحداث في سورية كي تكون منطقة تؤوي الأعداد الكبيرة من النازحين السوريين إلى تركيا، ما يشكل مدخلاً إلى تقسيم سورية أو واد الحلم الكردي في بناء أقاليم ذات حكم ذاتي أو مشروع بناء دولة في المستقبل».

وأضاف شكاي: «هذا الحلم الذي كان وما زال يؤرّق تركيا، كان يؤرّق سابقاً العراق وسورية وإيران، وكان هناك إجماع على عدم الدفع في اتجاه إقامة دولة كردية في المنطقة لأنّ ذلك من شأنه خلخلة الوضع في الدول الأربع». وتابع: «يبدو أنّ التغييرات التي حصلت في العراق ومن ثم الحرب على سورية تمهد الطريق عملياً لإقامة مثل هذه الدولة، على أنّ تكون لها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وهو ما ثبت من خلال التدخل الأميركي السريع لإنقاذ الحكم الذاتي في العراق، وقد تكون لإمتدادها في سورية علاقات جيدة، فهي إذا محاولة لتجزئة المنطقة على أساس إثني وعرقي، ليشكل ذلك مبرراً لوجود دولة يهودية في فلسطين».

ورأى شكاي أنّ «ما يجري على الأرض قد يدفع ببعض الأكراد إلى طلب المساعدة من تركيا في حال كانت فعلاً تنوي تقديم المساعدة للأكراد لإنقاذهم من «داعش»، ونحن نلاحظ غض النظر من قبل قوى التحالف الدولي عن تمدد «داعش» تجاه

المناطق التي يسيطر عليها الأكراد حالياً وأغلبهم ينتمون إلى الحزب الديمقراطي الذي يتزعمه صالح مسلم وهو نائب المفسق العام لهيئة التنسيق الوطنية وهي الجهة السياسية السورية المعارضة التي طالبت منذ بداية الأزمة بالحل السياسي». ولفت شكاي إلى أنّ «المشروع القائم حالياً عبر تجمعات الحكم الذاتي في سورية للأكراد لا يتوافق مع التوجهات العامة التي تسير ربما في اتجاه الفوضى الخلاقة الأميركية على اعتبار أنّ القوة العسكرية للاتحاد الديمقراطي ولقوات حماية الشعب تعزّف خارج إطار ما كان تسير فيه ميليشا الجيش الحر أو التنظيمات الإسلامية الأخرى، فكان لا بدّ من تحجيج هذه القوى، وقد بدأ هذا التحجيج من قبل تنظيم «داعش» الذي بدأ بالهجوم على المناطق التي يسيطر عليها الأكراد سواء في الحسكة أو في القامشلي أو في عين العرب حيث تدور المعارك حالياً. كما حاولت جبهة النصرة دخول منطقة رأس العين، حيث اتهم الأكراد تركيا بتقديم المساعدة للجبهة التي هاجمت الأكراد من داخل الأراضي التركية».

أعلن وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور أنه اطلع خلال زيارة قام بها لرئيس الحكومة تمام سلام على أجواء الاتصالات التي قام بها الأخير في نيويورك والتي كانت اتصالات مفيدة جداً في موضوع العسكريين.

كما بحث مع المدير العام اللواء عباس إبراهيم في تطورات الموضوع، وأكد أنّ «الأمور تتحرك وقد بدأت تخذل منحنى التواصل الفعلي».

وحرص أبو فاعور في تصريح على الإشارة إلى أنّ «أهالي العسكريين لا يقفون الطرقات لأنهم هواة قطع طرقات بل لأنّ لديهم مطلباً واحداً وهو أن يشعروا بجدية الدولة في المفاوضات وقد بدأوا يشعرون بهذا الأمر». وأكد أنه «لا يحيد التهديد بفتح الطرقات عنوة أو بالقوة، بل يدعو إلى التحاور مع أهالي الجنود المختطفين ومطانتهم».

وقال أبو فاعور: «إنّ الإشارات الإيجابية بدأت تصل، واعتقد أنّ هذا الأمر كاف بالنسبة إلى الأهالي كي يعودوا

«الأحزاب»: ريفي يتناغم مع أبو محمد الجولاني

أشارت هيئة التنسيق للقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية إلى خطورة الموقف الذي أصاب وزير العدل شرف ريفي في «توجيه التهم الكاذبة لحزب الله بإرسال السلاح في طرابلس» على موكدة أهمية انعقاد الجلسة التشريعية لتسيير أمور المواطنين.

وأكدت الأحزاب في بيان بعد اجتماعها الدوري أمس، أهمية انعقاد الجلسة اللبنانية التشريعية لإقرار القوانين التي تحقق مصالح المواطنين من إقرار سلسلة الرتب والرواتب إلى صرف الاعتمادات المالية الملحة لتأمين سير عمل مؤسسات الدولة الخدمتية..

وتوقفت أمام «خطورة الموقف الذي أطلقه وزير العدل اشرف ريفي والذي بدا فيه أنه يتناغم مع قائد

جبهة النصرة أبو محمد الجولاني في توجيه التهم الكاذبة لحزب الله بإرسال السلاح إلى طرابلس». ورأت الأحزاب أنّ «الوزير ريفي كان عليه أن يأخذ موقفاً ضدّ المسلحين المنظرّفين في طرابلس الذين عادوا إلى العيث بأمنها ورفعوا شعارات مؤيدة للارهابيين وأن يحرك القضاء لتوقيفهم».

واستنكر المجتمعون «تهجم قناة «الجزيرة» عبر برنامجها الرأي والرأي الآخر، الذي يقدمه فيصل القاسم، على الجيش اللبناني والذي يندرج في سياق الدعاش» والتناغم مع موقف التنظيمات الإرهابية من «داعش» و«جبهة النصرة» في التحريض على الجيش اللبناني ووردد الوطني ومحاولة النيل من وحدته التي اجتهدت الوحدة الوطنية في لبنان».

ظهور مسلح مقنع لـ«فتح الإسلام» في عين الحلوة

سجل مساء أمس ظهور مسلح لمقنعين من جماعة بلال بدر عند مفترق سوق الخضار في مخيم عين الحلوة.

وقبما تردّد أنّ هذا الظهور هو في إطار «يوم أمّني»، قال الناطق الرسمي باسم «صهبة الانصار الإسلامية» الشيخ أبو شريف عقل: «إنّ الوضع في مخيم عين الحلوة بدأ يعود إلى طبيعته بعد انسحاب المسلحين من الشارع الفوقاني»، مؤكداً أنّ الذين خرجوا من

مسلحين مقنعين «لا يريدون إعلان المبايعه للدولة الإسلامية داعش أو جبهة النصرة».ولفت إلى أنّ «لهم قضية يريدون لفت الانتباه إليها ولكنّ التوقيت غير مناسب في ظل ما يجري في لبنان والمنطقة»، مؤكداً أنّنا «نتواصل معهم من أجل فهم القضية ومعالجتها إذا أمكن».

يذكر أنّ بدر هو أحد المؤسّسين السابقين في تنظيم «فتح الإسلام».

الإسلامة تحرم معلمي «الخاص» من الدرجات الست

محفوظ: استثنأؤنا سيؤدي إلى ثورة

على رغم أنّ كل الأجواء توجي يقرب بإقرار سلسلة الرتب والرواتب بعد الوصول إلى تسوية سياسية حولها، إلاّ أن إبعاد هيئة التنسيق النقابية أو استبعادها مما يجري يطرح تساؤلات عديدة، رغم أنّ الهيئة طرف أساسي في هذا الملف.

وفي السياق، كشف نقيب المعلمين في المدارس الخاصة نعمة محفوظ في تصريح أنّ يبدأ من بنود السلسلة حمل في مضمونه لفظاً ما في ما يخصّ المادة المتعلقة بمعلمي المدارس الخاصة، فبذل القول: «تطبيق أحكام هذا القانون على معلمي المدارس الخاصة، تمّت كتابة عبارة «تطبيق هذه الجداول» وفي الأمر خطأ كبير، ولو كان ذلك صحيحاً فهذا يعني أنّ معلمي المدارس الخاصة مستثنون من الدرجات الست، التي سيتقاضاها فقط معلمو المدارس الرسمية والموظفون، ما سيؤدي إلى ثورة حقيقية ابتداء من صباح الخميس في جميع المدارس الخاصة».

ولفت إلى أنّ «موضوع الحرمان وعدم المساواة في الحقوق سيستبيران بمشكلة كبيرة، وأقل ما في الأمر المساواة بين الجميع، وإن كانت المعطاء قليلة».

وأضاف محفوظ: «سنستغرب عدم وضعنا في الأجواء، أقلّه لشرح الإمكانيات المتوافرة، لوضع بعض الملاحظات وإن كان في الشكل، فهبة التنسيق مستثناة من أي اتفاق يحصل في ما يتعلق بموضوع السلسلة».

وأعلن أنّ الهيئة «ستقرّر الخطوات اللازمة التي ستتخذها في ضوء ما سيصدر عن مجلس النواب» يوم غد، «فيقرر ما تكون المقررات قريبة من حقوقنا بقدر ما



جانبلات شكاي

الاتحاد الديمقراطي هو المستهدف

وأشار شكاي إلى أنّ «المقصود من الضغط التركي هو الاتحاد الديمقراطي الذي يقدم ويعرّف على أنه أحدى وأجبات حزب العمال الكردستاني صاحب العلاقة السبئية تاريخياً مع الحكومة التركية وهو على خلاف مباشر مع التوجهات التركية، ولم تكن علاقاته جيدة مع قوات البيشمركة التي يقودها رئيس إقليم كردستان في العراق مسعود البرزاني، بل أنّ بعض المعارك والمواجهات حصلت بينهم وحاولت قوات البيشمركة أن تنحصر صالح مسلم، وتمنعه من المغادرة في مرحلة من المراحل، أي أنّ القوى التي كانت تدعم الجماعات التي قدمت على أنها جماعات معارضة، ومن ثم تحولت إلى جماعات

الولايات المتحدة و تركيا تريدان إقامة دويلات كردية لها علاقة جيدة مع «إسرائيل» وتحاولان تجزئة المنطقة على أساس إثني وعرقي ليشكل ذلك مبرراً لوجود دولة يهودية في فلسطين

إسلامية متشددة، كانت على خلاف مع قوات حماية الشعب ومع الاتحاد الإسلامي ومع قوات pyd».

وأضاف: «إنّ الهدف الأساسي من تقديم تركيا الدعم لدولة الخلافة في هجومها على عين العرب هو الضغط على هذه القوات حتى تصل إلى مرحلة تطلب فيها المساعدة من تركيا الوطنية وستظهر تركيا وكأنها تنقذ الأكراد، وبدلًا سيكون مبرراً أكثر فرض حالة شريط حدودي ومنطقة خطر جوي شمال سورية».

دول الإقليم لن تسمح

واستبعد شكاي أنّ تسمح دول الإقليم بإقامة مثل هذه المنطقة العازلة إذا توافرت لديها الإمكانيّة، وقال: «إنّ إيران ستكون صاحبة الكلمة الأقوى وهذا ما يطرح سؤالاً حول إمكانية تدخل عسكري إيراني لمنع قيام هذه المناطق العازلة، بخاضة أنّ إيران هي من الدول التي تحتوي على عدد كبير من الأكراد الطامحين إلى إقامة دولة مستقلة»، مستبعداً في المقابل «أن تكون للحراق كلمة فصل في هذا الموضوع كون منطقة شمال العراق أقرب إلى دولة مستقلة منها إلى دولة تابعة لبغداد، وهذا تجلج مع تجربة حكومة المالكي الذي كان يدخل دائماً في تحذ مع مسعود البرزاني، وبالتالي يبقى الأمل معقوداً على التصدي الإيراني لإقامة تلك «المناطق».

انفصاح الدور التركي

ولفت شكاي إلى أنّ «ترتكبا ترتكب مجموعة مخالفات بما يتعلق بالتعامل مع داعش»، معتبراً أنّ «تنفيذ قرارات مجلس الأمن أو عمده لا يعود إلى الحالة الأخلاقية أو القانونية، إنما إلى القوة على الأرض». ويث الحوار كاملاً عبر شاشة «توب نيوز» على التردد 12034 الساعة الخامسة عصر اليوم الثلاثاء

حمدان: لإنشاء وحدات دفاع وطني لدعم الجيش

ولفتاً إلى أنّهم «أن أردادوا فعلاً للتمديد، فليكن محدوداً لثلاثة أشهر، مع التأكيد أوّلاً على وجوب تشريع انتخاب رئيس للجمهورية مع الشعب، وثانياً وضع قانون انتخابي حديث ينتج نظاماً لا طائفياً ولا مذهبياً يقوم على الدائرة الوطنية الواحدة ويعتمد مبدأ

النسبية». ودعا حمدان إلى «إنشاء وحدات دفاع وطني على مستوى لبنان من أجل دعم «المجلس النيابي الممدّد له فاقد للشرعية».